

المصدر: موقع ١٤ آذار

<http://14march.org>

النشاط : إقتراح قانون "حماية كاشفي الفساد"

التاريخ: 25-06-2010

الصفدي: لقانون "حماية كاشفي الفساد" أثر فعال على العجلة الاقتصادية

رأى وزير الإقتصاد والتجارة محمد الصفدي أن "لا استثمارات ولا ثبات في النمو من دون قوانين تضمن للمواطن وبالتحديد المستهلك حق المعرفة وتكافح الفساد وتحمي من يكشفه"، معتبراً أن "لبنان لن يحافظ على مصداقيته تجاه السياح والزوار من دون ضوابط رادعة تحدّ من الفساد أينما وجدّ".

الصفدي، وخلال الإعلان عن اقتراح قانون "حماية كاشفي الفساد" وملاحظات على اقتراح قانون "مكافحة الفساد في القطاع العام" في مجلس النواب - قاعة المكتبة، لفت إلى أن "وزارة الاقتصاد والتجارة تسعى إلى تعزيز الشفافية في الإدارة ومكافحة الفساد كخطوة أساسية لبناء الثقة وتعزيزها بين المواطن والدولة"، مضيفاً: "نحن ننتقل إلى حماية المواطن بواسطة القضاء ومكافأته عندما يقوم بكشف الفساد لاسيما عندما يحصل على المعلومة في معرض عمله الذي يفرض عليه واجب السرية المهنية"، معتبراً أن "الكلفة الاقتصادية والاجتماعية للفساد كبيرة جداً وتأثيره على الاستثمارات خطير جداً، فالتشائعات كثيرة عن فساد علني في الدوائر الحكومية، فهل القطاع الخاص بمنأى عن الفساد؟"

وأكد أنه سيكون لقانون "حماية كاشفي الفساد" أثر إيجابي وفعال على العجلة الاقتصادية لجهة تعزيز المساءلة التي من شأنها الحدّ من أعمال الفساد وزيادة فعالية الحكومة والترويج للاستثمار". وقال: "لعل أبرز التحديات التي سنواجهها بعد إقرار هذه المشاريع في مجلس النواب، تكمن في كيفية تطبيقها وفي تغيير الذهنية السياسية والاجتماعية، وبالتالي قبول فكرة المساءلة والمحاسبة والشفافية وحماية كاشف الفساد بدلاً من حماية مرتكب الفساد."

وختّم الصفدي مناشداً "المجلس النيابي الذي سيناقش اقتراحات القوانين المتعلقة بـ"مكافحة الفساد في القطاع العام" و"حق الوصول إلى المعلومات" و"حماية كاشفي الفساد"، أن يقرّها كسلة واحدة بأسرع وقت، وأن يعتبرها من الأولويات التشريعية"